المملكة المغربية
الوزير الأول
وزارة التوقعات الإقتصادية
و التخطيط
الوزير

AS WRITTEN

خطاب السيد عبدالحميد عواد،
الوزير المكلف بالتوقعات الاقتصادية
والتخطيط، بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية
للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول موضوع :
خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة

* *
*

نيويورك 30 يونيو 1999

شارع محمد الخامس الحي الإداري -ص.ب 178 - 10001 الرباط - المغرب
الهاتف : 76.14.15 (7) (212) / 76.28.20 (7) (212) - فاكس : 66.07.71 (7) (212)

- السيد الرئيس؛
- حضرات السيدات والسادة؛
- سيداتي سادتي ؛

أود في البداية أن أهنئ باسم الوفد المغربي، السيد الرئيس على انتخابه لرئاسة مؤتمرنا، وأن أشكر الدكتورة نفيس الصديق، وجميع مساعديها على الجهود الحميدة التي بذلوها لانجاح هذا المؤتمر .

كما أهنئ، بهذه المناسبة، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أشرف على مهمة تقييم تطبيق الفصول الهامة من برنامج عمل مؤتمر القاهرة، وخاصة تلك المتعلقة منها بالتمويل، التي يجب أن تواكب الانجازات المستقبلية، حتى تتسنى مواصلة تطبيق هذا البرنامج في أحسن الظروف.

ومن الجدير التذكير، في هذا الصدد بتشبث المغرب بروح التوافق التي سادت مؤتمر القاهرة، الذي تجلى من خلال احترام مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتمدها هذا المؤتمر. وأذكر منها على وجه الخصوص :

- سيادة القوانين الوطنية وأسبقيات التنمية والخصوصيات الدينية والاخلاقية والثقافية في السياسة السكانية ؛

- نبذ الاجهاض كوسيلة من وسائل منع الحمل في إطار إرساء مفهوم سليم للصحة الانجابية ؛

- صيانة وتقوية دور الأسرة في تربية الأطفال وخاصة في مجال الصحة الانجابية للمراهقين؛

حضرات السيدات والسادة :

لقد مضت خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي الأخير للسكان. وهي مرحلة تميزت أساسا، بسيطرة هاجس التوازنات المالية على السياسات الحكومية، وضغط المديونية على الوسائل المتاحة لتمويل التنمية، وتراجع المساعدات الدولية، وانفتاح مضطرد للأسواق. الشيء الذي انعكس سلبا على مستوى القطاعات الاجتماعية، من خلال احتداد البطالة، وظاهرة الفقر، وضعف المؤشرات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول النامية.

وعلى الرغم من ذلك، توضح المعطيات المتوفرة أن هذه الدول قد حققت تقدما هاما في مجال انجاز الأهداف التي سطرها مؤتمر القاهرة، معتمدة أساسا على مصادر وطنية للتمويل، في حين ظلت المساعدة الدولية دون المستوى المطلوب.

وفي ما يخص حصيلة المملكة المغربية على ضوء المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، فقد تم اعتماد سياسة سكانية متناسقة، أدت إلى نتائج هامة ومتنوعة. وبالنظر لضيق الوقت، سأكتفي باستعراض العناصر الاساسية لهذه الحصيلة والمتمثلة في ما يلي :

1- إتخاذ التدابير اللازمة لانطلاق اللجنة العليا للسكان،من خلال إعادة هيكلتها وتفعيلها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي،من أجل وضع وتطوير سياسة سكانية واضحة ومنسجمة، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات مختلف المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذه الاشكالية؛

2- إنعقاد مؤتمر وطني حول حقوق الطفل سنة 1994؛

3- إحداث مرصد وطني لحقوق الطفل، تحت رئاسة صاحبة السمو الملكي الاميرة للامريم، سنة 1996؛

4- تهييء مشروع نص يهدف الى ملاءمة التشريع الوطني حول حقوق الطفل مع الاتفاقيات الدولية. وسيعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية المقبلة ؛

5- إنطلاق تنفيذ برنامج الاولويات الاجتماعية ،منذ 1996 ، الذي يهدف الى توسيع ولوج الفئات الاجتماعية المستضعفة، للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة الاساسية ، مع التركيز على الفتاة والمرأة خاصة في العالم القروي؛

6- تكثيف البرامج الصحية التي تعنى بصحة الأم والطفل، من خلال العناصر الثلاثة الآتية:

أ- المجهود الخاص الذي تم بذله على مستوى تحسين نوع وحجم الاستفادة من الخدمات الأولية في ميدان الصحة الانجابية.

ب- صياغة استراتيجية خاصة للاعلام والتربية والتواصل، للتوعية بأولوية مشاكل الصحة الانجابية، وخاصة وفيات الامهات والاطفال عند الولادة .

ج- رفع الحصة المخصصة للصحة الانجابية من مجموع الموارد المالية المرصودة للسياسة السكانية، من 9% الى 13% بين 1991و1998.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر تعزيز حقوق المرأة من أولى أسبقيات حقوق الانسان. ومن هذا المنطلق، تعمل الحكومة المغربية على تحسين الوضعية القانونية للمرأة، انطلاقا من مبدإ المساواة، وتمشيا مع مقتضيات الاتفاقيات والتصريحات الدولية التي صادق عليها المغرب، وتحسين الاجراءات القانونية اللازمة لتسريع تفعيل النقلة النوعية التي عرفتها مدونة الأحوال الشخصية، مع متابعة اصلاحها بشكل تدريجي في إطار احترام مبادئ وقيم الدين الاسلامي الحنيف.

وعلى المستوى الاجتماعي، تهدف الاستراتيجية المتبعة إلى تفعيل البرامج الموجهة للنساء، خاصة في ميدان محو الأمية، وتعليم الفتيات، ودعم عضد النساء في وضعية اقتصادية هشة، والنساء الريفيات.

ويظل الهدف من هذا هو تأهيل المرأة بواسطة التعليم والصحة وفتح سبل استفادتها من التجهيزات الاقتصادية في المناطق غير المحظوظة، حتى تتمكن من ممارسة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وباعتبار أن العنف ضد المرأة خرق صارخ لحقوق الانسان، نظمت الحكومة حملة وطنية لمحاربة هذه الظاهرة موازاة مع برنامج عمل ينجز بتعاون مع الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية المعنية .

السيد الرئيس ،
حضرات السيدات والسادة،

أود في ختام كلمتي، أن أؤكد على ضرورة تكثيف الدعم لصالح الهيئات الأممية، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ،بالنظر للدور الذي يضطلع به هذا الصندوق .وذلك يستدعي اعتماد آليات جديدة لدعم وسائل عمله. ونقترح في هذا المجال تحويل جزء من ديون الدول النامية يخصص لتمويل البرامج السكانية، انطلاقا من مسؤولية الجميع في حل المشاكل التي تواجهها الانسانية في ميدان السكان والتنمية، واعتبارا لضخامة الوسائل الواجب تعبئتها لذلك، من أجل توفير شروط تنمية بشرية مستديمة في خدمة البشرية جمعاء .

أتمنى لأشغالنا كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله .